العلي: الشكر للوزير الحربي لتفعيل التعاون وإصدار قرارات تخدم القطاع الطبي الأهلي

6

أكد أن الوثيقة الاقتصادية أولى أولويات المجلس بدور الانعقاد القادم

الدلال: هناك وزارات تتطلب إعادة النظر في بقائها.. وهيئات زائدة عن الحاجة

أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال أن الوثيقة الاقتصادية ستكون من أولى أولويات المجلس في دور الانعقاد المقبل. وقال الدلال في تصريح لموقع مجلس الأمة الرسمي : إن الحكومة غير جادة في طرح وعرض رؤيتها الجديدة للوثيقة الاقتصادية محذرا من التخبط الحكومي في هذا الملف الذي سيكون له موقف من الموضوع عند طرحه للنقاش.

ورحب الدلال بالموقف الحكومي إزاء اعادة الهيكلة في مؤسسات الدولة مطالبا بدراسة الأمر وفق أسس علمية وعملية خاصة في ظل وزارات تتطلب إعادة النظر في بقائها فضلا عن هيئات زائدة عن الحاجة ومن المناسب دمجها بوزارات أو بهيئات أخرى.

وطالب الدلال الحكومة بأن تقدم تصورا واضحا لعملية الدمج لمجلس الأمة مصحوبة بعرض كامل للسلبيات والإيجابيات ومدى تأثيرها على المواطن والفوائد التي تعود على الدولة محذرا من الاجتهاد المؤقت والتسرع في اتخاذ القرار.

وبشأن قضية الخصخصة أكد الدلال أن هذا الموضوع مهم وحساس ومفيد في بعض الجوانب لافتا إلى الطريقة الخاطئة التي أديرت بها الخصخصة في السنوات الماضيه والتي جعلت الجميع يتوجس منها وسط إدارة سيئة حتى جعلت الحكومة تعيد النظر فيها.

محمد الدلال

واختتم الدلال تصريحه بتأكيد ضرورة أن تكون فترة العطلة البرلمانية فرصة للمراجعة والتقييم والاستعداد الأكثر والترتيب للمرحلة المقبلة.

لا يوجد أي تأخير في المشروعات المنتهية للشركة

المرزوق ردا على المرداس: إحالة ما نشر عن رشوة مسؤول بشركة «بتروفاك» إلى ديوان المحاسبة

ربيع سكر

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ردا على سؤال برلماني للنائب نايف المرداس أن مجلس الوزراء أحال على ديوان المحاسبة للفحص والمراجعة ما نشرته جريدة التايمز البريطانية من تصريح لمسؤول في شركة «بتروفاك» يدعي بأنه تم دفع رشوة إلى مسؤولين في شركة نفط الكويت للحصول على عقود نفطية.

وقال المرزوق : أنه لا يوجد أي تأخير في المشروعات المنتهية لشركة بتروفاك مع شركة نفط الكويت داخل الكويت لم تعاني من أي تأخير وتم مراعاة التاريخ التعاقدي المعدل لانتهائها على ضوء ما صدر بشأن تمديد مدة عقودها من أوامر تغييرية وفقا للإجراءات والقواعد السارية.

وأشار المرزوق الى أن نسبة إنجاز العقد الذي تنفذه شركة بتروفاك ضمن عقود مشروع الوقود البيئي بلغ 84% حتى نهاية مارس 2017 ولم تقم شركة نفط الكويت بإعداد تقرير عن المشروع ، إذ أنها ليست الشركة المعنية به.

وكان النائب نايف المرداس قد وجه سؤالا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيه: نشرت جريدة التايمز البريطانية تصريحا لمسؤول في شركة «بتروفاك» يدعي بأنه تم دفع رشوة إلى مسؤولين في شركة نفط الكويت للحصول على عقود نفطية وكذلك تم نشر هذا التصريح في جريدة «الأنباء» في تاريخ 2016/4/8 لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحق الصحيفة البريطانية بخصوص هذا التصريح؟

وهل تم استدعاء اي مسؤول في شركة «بتروفاك» للحصول على معلومات بخصوص هذا الموضوع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فمتى تم استدعاؤه؟ ومن هذا المسؤول؟ وما منصبه في شركة «بتروفاك»؟

وبيان بجميع مشاريع شركة «بتروفاك» منذ سنة 2000 حتى تاريخ ورود السؤال، متضمنا نوع المشروع وقيمته، وتاريخ انتهاء عقد المشروع الرسمي وتاريخ تسليم المشروع الفعلي، مع بيان أي تأخير لأي مشروع لشركة «بتروفاك» مع جميع شركات النفط الكويتية.

وصورة من عقد مشروع «بتروفاك» مع شركة نفط الكويت لمشروع النفط الثقيل، مع تزويدي بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيمة الميزانية المقدرة للمشروع، وهل يوجد فارق ما بين سعر الميزانية المقدرة من شركة نفط الكويت وسعر عرض الفائز شركة «بتروفاك» بالمشروع؟ ولماذا تم قبول الترسية بهذا الفارق؟

ويرجى إفادتي بصورة من تقرير شركة نفط الكويت، وتقرير شركة مستشار مشروع النفط الثقيل عن نسبة انجاز المقاول بالمشروع، ونسبة التأخير بالمشروع.وصورة من عقد مشروع الوقود النظيف في جميع الحزم، وأسماء المقاولين الفائزين بالعقد، وكذلك تزويدي بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيمة المشروع وبقيمة الميزانية المقدرة للمشروع، وكم قيمة عقد شركة «بتروفاك» بإحدى الحزم بمشروع الوقود النظيف؟ مع إفادتي بصورة من تقرير شركة نفط الكويت وتقرير شركة مستشار مشروع الوقود النظيف عن نسبة انجاز المقاول (بتروفاك) بالمشروع، وكم نسبة التأخير في المشروع؟

عصام المرزوق

نايف المرداس

استفسر عن تسكين الوظائف الإشرافية في «العدل» والاتفاقية مع جامعة الكويت

الموزري يسأل العزب عن الاتفاقية مع مكتبة الكونجرس الأميركي لإنشاء مركز إقليمي بالكويت

أعلن النائب شعيب الموزري أنه تقدم ب 3 اسئلة برلمانية إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب عن تسكين الوظائف الإشرافية في الوزارة ومذكرة التفاهم بين الوزارة ومكتبة الكونجرس الأمريكي لإنشاء مركز إقليمي في الكويت تفوض بموجبه وزارة العدل بتمثيل المركز الرئيسي لشبكة المعلومات بواشنطن في منطقة الشرق الأوسطن وأيضا عن بروتوكول واتفاقية تعاون بين الوزارة وكلية الحقوق في جامعة الكويت تقوم بموجبه العدل بتزويد الكلية بنسخ من بعض الاحكام القضائية.

شعيب الموزري

د.فالح العزب

السؤال الاول

ونص السؤال الأول كالتالي : صرح وكيل وزارة العدل لوسائل الإعلام بتاريخ 15–2–2017 أن الوزارة «ستشهد في الفترة المقبلة تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة كافة وفق ضوابط وشروط ديوان الخدمة المدنية» وبناء عليه يرجى موافاتي بالتالي:

1– ما الوظائف الإشرافية الشاغرة في وزارة العدل حتى تاريخ هذا السؤال؟

2– ما القرارات الإدارية أو الوزارية التي صدرت لتسكين الوظائف الإشرافية في وزارة العدل من 1–1–205 وحتى تاريخه سواء كانت بالندب أو النقل؟

3– هل تقدم أحد من موظفي وزارة العدل بالتظلم من القرارات المذكورة في السؤال السابق رقم (2)؟ إذا كانت الإجابة نعم برجاء تزويدي بنسخة من التظلمات وردود الوزارة عليها وما تم بشأنها حتى تاريخه.

4– هل سبق لديوان الخدمة المدنية أن رفض ترشيحات وزارة العدل لبعض الوظائف الإشرافية اعتباراً من 1–1–2015 حتى تاريخه ؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من رد الديوان ونسخة من قرارات وزارة العدل المتعلقة به.

5– هل سبق لديوان الخدمة المدنية أن عاد ووافق لترشيحات وزارة العدل التي سبق له رفضها؟ إن كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من كتاب الديوان ونسخة من قرارات وزارة العدل المتعلقة به لنفس الفترة المذكورة في السؤال السابق.

6– ما الآلية التي تتبعها وزارة العدل في التعيين بالوظائف الإشرافية؟ وما اللجنة المعنية بهذا العمل؟ يرجى تزويدي بنسخة من محاضر الاجتماعات الخاصة بلجان الوظائف الإشرافية من 1–1–2015 وحتى تاريخه.

7– هل قامت وزارة العدل بالإعلان عن الشواغر المتوفرة في الوظائف الإشرافية لعموم موظفي الوزارة؟ إذا كانت الإجابة نعم برجاء تزويدي بنسخ من التعاميم والإعلانات المذكورة من 1–1–2015 حتى تاريخه.

8– هل توجد وظائف إشرافية شاغرة في وزارة العدل لم يتم الإعلان عنها لعموم موظفي الوزارة ؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بحصر بهذه الوظائف مع توضيح سبب عدم الإعلان عنها لعموم موظفي الوزارة.

9– من هو الرئيس الحالي للجنة المعنية بالوظائف الإشرافية في وزارة العدل؟ يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية له وكشف التدرج الوظيفي وقرار تكليفه بهذا العمل.

10– هل تم تكليف أي موظف في وزارة العدل بوظيفة إشرافية بمستوى رئيس قسم أو مراقب أو مدير إدارة بطريقة الندب أو النقل من دون إعلان للوظيفة ولا مقابلة اللجنة المختصة ؟ إن كانت الإجابة بنعم برجاء تزويدي بالحالات المعنية من 1–1–2015 وحتى تاريخه ونسخ من قراراتها الإدارية أو الوزارية.

السؤال الثاني

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

سبق لوزارة العدل أن ساهمت في شبكة المعلومات القانونية العالمية (جلين) بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العدل بدولة الكويت ومكتبة الكونجرس الأمريكي لإنشاء مركز إقليمي في دولة الكويت تفوض بموجبه وزارة العدل بتمثيل المركز الرئيسي لشبكة المعلومات بواشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

وبناء على ما سبق يرجى إفادتي بالتالي:

1 – ما الأنشطة التي قامت بها وزارة العدل وفقاً لمذكرة التفاهم المذكورة من تاريخ توقيع الاتفاقية حتى اليوم؟ تزويدي بنسخة من هذة الاتفاقية.

2– هل توجد أي رسوم أو تكاليف مالية تلتزم بها الكويت سنوياً مقابل توقيع هذه الاتفاقية؟

3 – ما الجهة المعنية بوزارة العدل بالإشراف على تطبيق وتنفيذ هذه الاتفاقية؟ مع توضيح أسماء ووظائف ومناصب الأشخاص المحددين بالإجابة والقطاع المعني بها والهيكل التنظيمي الخاص به.

4 – أين يقع مكتب (جلين) التابع لوزارة العدل؟ وما الخدمات التي يقدمها بناء على هذه الاتفاقية؟

5 – هل نظمت وزارة العدل أي مهمات رسمية خارجية متعلقة باتفاقية (جلين) إذا كانت الإجابة نعم برجاء تزويدي بنسخ من قرارات تلك المهمات اعتباراً من تاريخ 1–1–2012 وحتى تاريخه.

السؤال الثالث

ونص السؤال الثالث على ما يلي : نمى إلى علمي وجود بروتوكول واتفاقية تعاون بين وزارة العدل وكلية الحقوق في جامعة الكويت تقوم بموجبه وزارة العدل بتزويد كلية الحقوق بنسخ من بعض الأحكام القضائية أكثر من مرة في السنة الواحدة مقابل دينار واحد للنسخة تقدمه كلية الحقوق لوزارة العدل، وبناء على ما تقدم يرجى تزويدي بالآتي:

1 – نسخة من الاتفاقية المذكورة الموقعة بين كلية الحقوق ووزارة العدل.

2 – عدد الأحكام التي صورتها وزارة العدل لكلية الحقوق بالتفصيل حسب إدارة الكتاب التي قامت بتصويره من 1–1–2014 وحتى تاريخه مع توضيح نوع كل حكم (إداري – جنائي – عمالي ، الخ ...)

3 – قيمة المبالغ الإجمالية التي دفعتها كلية الحقوق لوزارة العدل مقابل هذه الأعمال بالتفصيل من 1–1–2014 لكل سنة حتى تاريخه مع توضيح إن كان دفع المبالغ تم بالتحويل المصرفي أم بالسداد النقدي أم بالشيك البنكي مع ذكر الجهة التي صرفت المبالغ باسمها إن كان وكيل وزارة العدل أم الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية أم الوكيل المساعد لشؤون قصر العدل أم مدير إدارة الشؤون المالية أم غيرهم مع توضيح اسمه ومنصبه الوظيفي إن وجد؟

4 – ما آلية اختيار العاملين في هذا المشروع من جهة وزارة العدل؟ وهل يصدر قرار باختيارهم سنويا؟ وهل صرفت وزارة العدل أي مكافاة للعاملين بهذا المشروع ؟ يرجى تزويدي بنسخ من هذه القرارات إن وجدت من سنة 2014 حتى تاريخه.

5 – هل أودعت وزارة العدل حصيلة المبالغ المقدمة من كلية الحقوق بحسابها البنكي في البنك المركزي؟ وهل ذكرت وزارة العدل تلك الإيرادات في ميزانيتها السنوية؟ وما البند المالي الذي قيدت فيه تلك المبالغ ؟ مع تزويدي بنسخ من استمارات التحويل البنكي لحساب وزارة العدل لهذا المشروع من تاريخ 1–1–2014 ان وجدت واي مكاتبات تمت بشأنه مع وزارة المالية ..

6– كيف يتم التعامل مع البيانات الشخصية للمتقاضين والمحامين والأطراف المعنية بالأحكام التي يتم تصويرها في وزارة العدل؟ وهل تتم حماية تلك البيانات والأسماء والأرقام المدنية قبل تسليم النسخ المصورة لكلية الحقوق؟

7 – يرجى تزويدي بنسخ من كل الكتب والمراسلات المتبادلة بين وزارة العدل أو إداراتها مع كلية الحقوق بشأن هذه الاتفاقية أو تسليم الأحكام أو صرف المبالغ المالية أو أي شأن متعلق بها من 1–1–2014 وحتى تاريخه.

8– ما علاقة مركز نظم المعلومات بوزارة العدل بهذه الاتفاقية؟ وما الدور الموكول للمركز بناءً على هذه الاتفاقية؟ وهل توجد برامج آلية تم تشغيلها لهذه الاتفاقية في وزارة العدل؟ برجاء تزويدي بما يثبت الإجابة.

9 – هل توجد اتفاقيات أخرى مشابهة عقدتها وزارة العدل مع أي جهة حكومية أو أهلية داخل الكويت أو خارج الكويت؟ إن كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخ من تلك الاتفاقيات.

الحربي أكد في رده على حماد إحالة الملف للنيابة ومجازاة رئيس المكتب تأديبيا وإنهاء ندبه

ديوان المحاسبة: المكتب الصحي في فرانكفورت صرف 658 مليون يورو دون وجود مستندات مؤيدة للصرف

سعدون حماد

أكد وزير الصحة الدكتور جمال الحربي ردا على سؤال النائب سعدون حماد أنه خاطب النائب العام لإضافة التقرير الذي أعده ديوان المحاسبة عن التجاوزات في المكتب الصحي في فرانكفورت في ألمانيا الى ملف التحقيق المتعلق بمخالفات المكتب الصحي ليشمل التحقيق الجزائي جميع المخالفات بالمكتب والمتسببين فيها والتي اضرت بالمال العام.

جمال الحربي

و أوضح تقرير ديوان المحاسبة – الذي أرفقه الوزير الحربي مع رده على سؤال النائب سعدون حماد عن المخالفات التي تم رصدها بالمكتب الصحي في فرانكفورت بألمانيا – انه تم صرف دفعات مالية تقارب 658 مليون يورو للمكتب الصحي في فرانكفورت منذ عدة سنوات (من سبتمبر 2013 الى اكتوبر 2016) ، وأشار الديوان الى عدم الاطمئنان لسلامة تصرف المكتب الصحي في تلك المبالغ لعدم وجود مستندات مؤيده للصرف لفترات طويلة او وجود قصور في المستندات المقدمة منه للوزار ، على نحو يحول دون التحقق من سلامة صرفها ويثير شبهة الإضرار بالمال العام.

وقال الحربي : انه تم إحالة التجاوزات التي شابت أعمال المكتب الصحي في فرانكفورت وأدت إلى الإضرار بالمال العام للنيابة العامة لتحريك الدعوى الجزائية حيال تلك التجاوزات والتحقيق مع المتسببين فيها.

وأضاف الحربي : انه تم رصد العديد من التجاوزات بالمكتب الصحي في فرانكفورت بالمانيا من عدة أوجه منها تأخر التسوية المالية وعدم توفر بعض المستندات وصرف فواتير لبعض المستشفيات دون اعتمادها والتعاقد مع احدى الشركة دون موافقة الوزارة ، إلى جانب ورود تقرير من ديوان المحاسبة (الصادر في 22 نوفمبر 2016) يفيد بوجود شبهة إضرار بالمال العام لمبالغ منصرفة للمكتب الصحي في فرانكفورت.

وتابع الحربي : علما بأنه تم مجازاة رئيس المكتب الصحي ومساعد الملحق الصحي للشؤون المالية في فرانكفورت تأديبيا وإنهاء ندبهما.

وكان النائب سعدون حماد قد وجه سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة د.جمال الحربي حول نتائج لجنة التحقيق في تجاوزات المكتب الصحي في المانيا خلال فترة تولي رئيس المكتب الصحي السابق.

ونص السؤال على ما يأتي: نمى إلى علمي ان وزارة الصحة قامت بتشكيل لجنة تحقيق إدارية وفنية رقم (309/2016)، وذلك للتحقيق في التجاوزات المالية والإدارية التي شابت المكتب الصحي في المانيا خلال فترة تولي رئيس المكتب الصحي السابق.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ اجمالي قيمة التجاوزات المالية التي تم رصدها من قبل لجنة التحقيق الإدارية والفنية رقم (309/2016)؟

2 – تزويدي بنسخة من جميع محاضر اجتماعات لجنة التحقيق.

3 – تزويدي بنسخة من جميع المرفقات والمستندات الخاصة بمجريات التحقيق في تلك اللجنة، مع تزويدي بنسخة من تقرير اللجنة ونتائج التحقيق والتوصيات التي توصلت اليها تلك اللجنة.

4 – تزويدي بنسخة من قرار العقوبة الصادر بحق رئيس المكتب الصحي في المانيا.

5 – هل قامت وزارة الصحة بتحويل ملف التحقيق الي النيابة العامة ؟ اذا كانت الإجابة بالنفي ، فما الأسباب التي حالت دون تحويله للنيابة العامة بخاصة بعدما اقرت اللجنة بصحة وحجم تلك التجاوزات والتعديات على الأموال العامة للدولة؟

6 – ما إجراءاتكم تجاه تلك التجاوزات بخاصة بعدما اثير في الصحف المحلية عن تجاوز قيمة تلك التعديات على الأموال العامة للدولة 136 مليون دينار؟